دور وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار في دعم المؤسسات الناشئة

The role of the Agency for Small and Medium Enterprises Development and Innovation Promotion in Supporting Startups,

عثمان بلال[1] *، عبد الله بن الضب[2]

[1] المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار إيليزي (الجزائر)
[2] المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار إيليزي (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2022/06/08؛ **تاريخ القبول:** 2022/06/27؛ **تاريخ القبول:** 2022/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على المؤسسات الناشئة في الجزائر من خلال عرض لبعض الهياكل التي سخرتها الدولة لدعم ومرافقة هذا النوع من المؤسسات، إضافة الى إبراز الدور الذي تلعبه وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإبتكار المستحدثة سنة 2019، وكذلك عرض مهام الهياكل المحلية التابعة لها ممثلة في كل من مراكز الدعم والاستشارة و مشاتل المؤسسات.

وقد وصلت الدراسة الى مجموعة نتائج أهمها أن هذه الوكالة الجديدة تسعى الى تحقيق سياسة الدولة في مجال إنشاء وتنمية وديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها المؤسسات الناشئة، ولتحقيق ذلك تضطلع الهياكل المحلية التابعة للوكالة بمهام من خلال ما تقدمه المشاتل قبل وأثناء عملية الانشاء و ما تقدمه المراكز من خدمات لفائدة المؤسسات.

الكلمات المفتاح: وكالة؛ تطوير؛ مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ ترقية الابتكار؛ مؤسسات ناشئة.

تصنيف JEL: M13، 031.

Abstract: This study aims to shed light on the start-ups in Algeria by presenting some of the structures that the state has harnessed to support and accompany this type of enterprises, in addition to highlighting the role played by the Agency for the Development of Small and Medium Enterprises and the Promotion of Innovation, that were created in 2019, as well as presenting the tasks of the local structures affiliated with them represented in each of the support and counselling centers and the nurseries of the enterprises.

The study reached a set of results, the most important of which is that this new agency seeks to achieve the state's policy in the field of establishing, developing and sustaining small and medium enterprises, including emerging ones, and to achieve this, the agency's local structures carry out tasks through what the nurseries provide before and during the construction process and the services provided by the centers for the benefit of enterprises.

Keywords: Agency; development; small and medium enterprises; innovation promotion; start-ups.

Jel Classification Codes : M13, O31.

*: blal.othmane@cuillizi.dz

I- تمهيد :

عرف موضوع المؤسسات الناشئة اهتمام بالغ من قبل الباحثين وصناع القرار في العالم، وهذا راجع لما حققته من مساهمة في التنمية الاقتصادية نظير طبيعتها التي تتميز بالنمو السريع، وهو ما جعل عديد الدول والحكومات تتجه الى وضع هياكل وأليات لدعم وتطوير المؤسسات الناشئة حتى تتمكن من لعب الدور المنوط بها في التنمية الاقتصادية.

لقد عمدت الجزائر على استحداث مجموعة من الهياكل تتولى مهمة دعم وتمويل المؤسسات الناشئة ومرافقتها خلال المراحل التي تمر بها في طريقها الى تحقيق الاقلاع والنمو، حيث أنشأت الدولة وزارة منتدبة خاصة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، إضافة الى لجنة خاصة بمنح علامة مؤسسة ناشئة.

تعد وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار من بين الهياكل التي وضعتها الدولة بهدف دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها المؤسسات الناشئة، وذلك من خلال تقديم جملة من الخدمات موجهة بشكل اساسي الى المؤسسات المبتكرة والناشئة على المستوى المحلي، حيث تقدم هذه الوكالة خدماتها على المستوى المحلي من قبل كل من مراكز الدعم والاستشارة ومشاتل المؤسسات بطبيعتها الجديدة والتي حلت محل مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات على التوالي.

1.1 الاشكالية

على ضوء ما سبق يمكننا أن نطرح الاشكالية التالية:

ما هو الدور الذي تلعبه وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر؟

2.1 الاسئلة الفرعية:

ماهي الاهداف التي تسعى وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيقها في سبيل دعم المؤسسات المبتكرة والناشئة؟

ما هي أبرز المهام التي تضطلع بها الوكالة بكل هياكلها في سبيل تحقيق اهدافها؟

3.1 الفرضيات:

- تسعى وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار الى تحقيق سياسة الدولة في إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة.
- تضطلع الوكالة بما في ذلك هياكلها المحلية بمهام مختلفة في سبيل مرافقة ودعم المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام.

4.1 أهمية الدراسة:

يكتسي الموضوع أهمية بالغة مستمدة من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد من خلال توفير مناصب الشغل والمساهمة في تحقيق الثروة وتنويع مصادر الدخل، وهو ما جعل الحكومات تولي العناية بهذا القطاع من خلال تشجيع حاملي المشاريع ، وتقديم مختلف اشكال الدعم والمرافقة من قبل هيئات مختلفة.

5.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى إبراز دور وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة حديثا من خلال فروعها المحلية ممثلة في مراكز الدعم والاستشارة وكذا مشاتل المؤسسات ومهامها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، إضافة الى تحديد مفهوم للمؤسسات الناشئة.

6.1 منهجية الدراسة:

بهدف معالجة موضوع البحث تم استخدام المنهج الوصفي، كما تم تقسيم هذه الدراسة الى المحاور التالية:

المحور الأول: المؤسسات الناشئة مدخل مفاهيمي.

المحور الثاني: وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المهام والأداء.

دراسات سابقة:

فيما يلي نعرض بعض الدراسات السابقة التي تطرقت الى المؤسسات الناشئة في الجزائر وهي على النحو التالي:

دراسة (أحمد قاسم، 2020)، بعنوان **دور حاضنات الاعمال في تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة**، وقد هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال من خلال إحتضان وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية وذلك من خلال تقديم خدمات فنية لأصحاب هذه المشاريع بهدف إطلاقها محليا، وقد وصلت الباحثة من خلال دراستها الى أن حاضنات الأعمال تتبنى الافكار الجديدة لخلق مشروعات إبداعية جديدة أو المساعدة في توسعة مشاريع قائمة، كما توفر هذه الحاضنات الدعم والتمويل والإرشادات والتسهيلات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة (دينّاوي و زرواطي، 2020) بعنوان **المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني"التحديات واليات الدعم**، سلطت هذه الدراسة الضوء على التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر والإستراتيجيات المتخذة من قبل الحكومة لدعم هذه المؤسسات، وتوصلت الدراسة الى أن الشركات الناشئة واجهت عديد المشاكل والمعوقات وهي لا تزال بعيدة عن المراحل المتقدمة التي بلغتها بعض الدول المتقدمة، وهو ما جعل الحكومة تسن جملة من القوانين لدعم هذا النوع من الشركات.

دراسة (ولد الصافي و العرابي، 2020) **التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها ومرافقتها**، هدفت الدراسة الى إلقاء الضوء على اهم التحديات التي تواجه الشركات الناشئة في الجزائر خاصة جانب التمويل والمرافقة، كما تطرقت الدراسة ايضا الى حاضنات الأعمال والدور الذي تلعبه في مرافقة ودعم هذا النوع من الشركات حتى تتمكن من النمو السريع وتحقيق الإستمرارية، كما أشارت الدراسة الى بعض الحاضنات الرائدة في الجزائر وكذا أهم التحفيزات المقدمة من طرف الدولة للشركات الناشئة، وقد خلصت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها أن الاتجاه نحو الإستثمار في الشركات الناشئة أضحى ضرورة حتمية يفرضها واقع الاقتصاد الوطني.

دراسة (رقامي، 2021) حول **أحقية المؤسسات الناشئة في الإستفادة من التحفيز الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر 2021/2020-** حيث هدفت الدراسة الى تحديد مفهوم المؤسسات الناشئة وكيف يمكن من خلال هذه المؤسسات تحقيق تقدم اقتصادي وكذلك محاولة استنتاج الكيفية التي تمكن استفادة هذه المؤسسات من الإمتيازات

المقدمة لها لتحقيق النجاح الاقتصادي، وقد تطرقت الدراسة ايضا إلى مختلف الجوانب التي تربط بين المؤسسات الناشئة والدعم الاقتصادي، فيما توصل الباحث من خلال دراسته الى أنه كلما تم تخفيض معدل الفائدة زادت الإستثمارات الحقيقية وهو ما يؤدي بدوره الى زيادة الانتعاش الاقتصادي ومن ثم توسيع الوعاء الضريبي، من جهة أخرى فإن خصائص مسيري الشركات الناشئة هي العامل المحدد للإستفادة من التحفيزات وهذا خلاف المؤسسات الأخرى.

دراسة (عراب و صديقي، 2021) **حول دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة-دراسة في قرار انشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة-** هدفت الدراسة الى إبراز دور الجزائر الجديدة في دعم المؤسسات الناشئة وذلك من خلال تسليط الضوء على قرار أنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، وقد خلصت الدراسة الى أن إنشاء هذا الصندوق من شأنه أن يرفع العراقيل عن هذه المؤسسات خاصة في جانب التمويل وتسهيل إجراءات الانشاء وهو ما يمكنها من لعب دور اساسي في تعزيز الاقتصاد الوطني.

من خلال عرضنا للدراسات السابقة يتضح توافقها مع هذه الدراسة بتطرقها لموضوع المؤسسات الناشئة وبعض الهيئات والهياكل التي تساهم في دعمها، غير أن الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة يكمن في تسليط الضوء على دور وكالة تطوير المؤسسات والتي أنشأت حديثا.

II- المؤسسات الناشئة مدخل مفاهيمي

يتطرق هذا المحور الى تحديد تعريف للمؤسسات الناشئة مع ذكر أهم مميزاتها والمراحل التي تمر بها هذه المؤسسات، إضافة الى سرد لواقع المؤسسات الناشئة في الجزائر من خلال عرض موجز لمختلف الهياكل والهيئات التي تساهم في مرافقة ودعم المؤسسات الناشئة.

1.2 تعريف المؤسسات الناشئة:

تعد المؤسسات الناشئة من بين أهم الأشكال الحديثة التي عرفها مجال ريادة الأعمال، وقد حظي هذا النوع من المؤسسات بإهتمام الباحثين لما لها من مميزات عن بقية الأصناف من المؤسسات التقليدية، من هذا المنطلق كانت هناك تعاريف مختلفة لها تنوعت بحسب توجهات كل باحث والمنظور الذي يعتمده.

فمن الناحية اللغوية تعرف المؤسسات الناشئة أو ما يطلق عليها باللغة الإنجليزية Start up على أنها كلمة تنقسم الى جزئين start وتعني الإنطلاق و up وهي تعني النمو القوي. (رقامي، 2021، صفحة 725)

في حين أشارت **روندا أبرامز** الى أن الشركات الناشئة عبارة عن "مصطلح يطلق على الشركات المبتدئة وكثيرا ما يطلق على الشركة عندما تكون لها نية أو إمكانية للنمو الى حجم قياسي"(أبرامز، 2018، صفحة 3).

كما عرفها Paul Graham في مقال له حول النمو على أنها شركة صممت للنمو بسرعة، وقد حدد Graham معدل النمو الجيد بين 5% الى 7% اسبوعيا، وقد يصل بشكل استثنائي 10 %. (بودالي، 2021، صفحة 80)

أما المشرع الجزائري فقد عرف المؤسسات الناشئة من خلال المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 الذي يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر وحاضنة أعمال، حيث تعد حسب المادة 11 من المرسوم مؤسسة ناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري والتي تحقق المعايير التالية: (الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 12)

- لا يتجاوز عمرها ثماني سنوات؛
- ان يعتمد نموذج أعمالها على خدمات أو أفكار مبتكرة؛
- أن يكون رأس مالها مملوك بنسبة 50% على الأقل من طرف أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة، أو من طرف مؤسسات ناشئة أخرى؛
- ألا يتجاوز رقم أعمالها المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛
- أن تكون لها إمكانيات النمو الكبير بما فيه الكفاية؛
- ألا يتجاوز عدد العمال فيها 250 عامل.

من خلال التعريفات السابقة يمكننا القول أن المؤسسات الناشئة هي عبارة عن نوع جديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الأعمال، تتميز عن غيرها من المؤسسات القائمة بالحداثة والسرعة القياسية في النمو، مع إعتمادها بشكل أساسي على الأفكار الابتكارية واستخدام التكنولوجيا المتقدمة لتحقيق هذا النمو السريع.

2.2 مميزات المؤسسات الناشئة: (ديناوي و زرواطي، 2020، صفحة 328)

كما تمت الإشارة سابقا في تعريف المؤسسات الناشئة فإن هذه الاخير تتميز عن غيرها من المؤسسات بجملة من الخصائص اهمها ما يلي:

- **مؤسسات حديثة العهد:** حيث تعد هذه المؤسسات حديثة النشأة يافعة وهي أمام خيارين إما التطور والنجاح أو الخسارة.
- **مؤسسات أمامها فرص للنمو التدريجي والمتزايد:** وهي الميزة الأساسية في المؤسسات الناشئة إذ تكون لها إمكانية تحصيل إيرادات عالية السرعة مقارنة بالتكاليف المتطلبة.
- **مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد عليها بشكل رئيسي:** يعتمد أصحاب هذه الشركات بشكل أساسي على التكنولوجيا بهدف النمو والتقدم وكذا الحصول على التمويل من خلال المنصات المختلفة وحاضنات الأعمال.
- **مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة:** تتطلب المؤسسات الناشئة تكاليف أقل بالمقارنة مع الإيرادات السريعة والمفاجئة.

3.2دورة حياة المؤسسات الناشئة:

الشكل رقم01: دورة حياة المؤسسات الناشئة

المصدر: (ديناوي و زرواطي، 2020)

يوضح الشكل المبين أعلاه المراحل التي تمر بها الشركات الناشئة وهي ستة مراحل حسب المختصين نذكرها كالآتي:

المرحلة الأولى قبل الانطلاق: هنا يتم طرح فكرة إبداعية مع دراسة جدوى للمشروع والبحث على مصادر التمويل التي تكون في غالبها مصادر خاصة مع بعض الإعانة من الدولة. (طيبي و لعمري، 2020، صفحة 505)

مرحلة إطلاق المنتج الاول: يتم هنا إطلاق الجيل الأول من المنتج والبحث على مصادر تمويلية أخرى باللجوء الى ما يعرف بـ FFF أو Friends, Family, Fools وذلك بسبب ارتفاع المخاطر، مع احتياج المنتج والذي يكون سعره عالي جدا في هذه المرحلة الى الترويج. (ديناوي و زرواطي، 2020، صفحة 330)

مرحلة الحماس الأولي: يبلغ المنتج في هذه المرحلة الذروة، ويتعرض الى ما يعرف بالضغط السلبي الشامل نتيجة تبني أشخاص أخرين للفكرة وتطبيقها وهو ما يجعل من المنحنى يتراجع تمهيدا للدخول في المرحلة التالية. (طيبي و لعمري، 2020، صفحة 505)

مرحلة الإنزلاق في الوادي: بالرغم من استمرار التمويل إلا أن المشروع في هذه المرحلة يتراجع ويخرج من السوق. (ديناوي و زرواطي، 2020، صفحة 330)

مرحلة بداية النهوض: حيث يقوم صاحب المؤسسة بإدخال التعديلات اللازمة لتحقيق ما يسمى بتسلق المنحدر. (طيبي و لعمري، 2020، صفحة 505)

مرحلة النمو المرتفع: في هذه المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي ليجتاز مرحلة التجريب ويطرح في الأسواق المناسبة لتبدأ عملية النمو المستمر والسريع وتحقيق أرباح ضخمة. (ديناوي و زرواطي، 2020، صفحة 330)

4.2 المؤسسات الناشئة في الجزائر

لقد إهتمت الجزائر بالمؤسسات الناشئة وأعطتها الأولية من خلال استحداث وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، لتكون هذه الوزارة المنتدبة هي الوصية على هذا القطاع الذي ضم مجمعة من الهياكل والهيئات ذات علاقة بالمؤسسات الناشئة.

1.4.2 صلاحيات وزارة المؤسسات الناشئة:

تم إستحداث هذه الوزارة الفتية لتتولى جملة من المهام في إطار السياسة المطبقة في مجال اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، وهوما يشير له المرسوم التنفيذي رقم 20- 306 المؤرخ في 15 اكتوبر 2020 الذي يحدد صلاحية الوزير المنتدب المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة حيث حددت المادة 2 من المرسوم هذه المهام والتي من ابرزها ما يلي: (الجريدة الرسمية;، 2020، صفحة 3)

- إعداد المخططات والبرامج ومشاريع تطوير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة؛
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والنظم البيئية المرتبطة بها؛
- دعم المتعاملين الاقتصاديين المحليين العاملين في مجال الاقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة للتوسع على المستوى الدولي؛
- المساهمة في وضع العلامات ذات الصلة بهياكل الدعم؛

- ترقية هياكل الدعم وتطويرها؛
- اعداد آليات وإجراءات دعم الابتكار؛
- ترقية نقل التكنولوجيا وتثمين منتجات البحث العلمي؛
- ضمان يقظة دائمة في مجال اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.

ما يتضح من المهام المشار إليها مدى سعي الحكومة لتطوير هذا القطاع الذي يعد قطاع جديد ومستحدث جاء ليساهم في دعم وتطوير المؤسسات الناشئة والنظام البيئي الذي تعمل فيه، إضافة الى الإهتمام بكل عمل من شأنه أن يساهم في ترقية الابتكار والبحث العلمي من خلال مختلف آليات الدعم، والتي من شأنها أن تساعد على تطوير المؤسسات الناشئة وإنجاحها.

2.4.2 لجنة منح علامة مؤسسة ناشئة: (الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 10)

حدد المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المهام الاساسية للجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر وحاضنة أعمال، فبالإضافة لمنحها هذه العلامات تسهر هذه اللجنة على تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها وكذا المساهمة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة.

وتتكون هذه اللجنة الموضوعة تحت وصاية ورئاسة الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة من الاعضاء التالية:

- ممثل عن الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة؛
- ممثل وزارة المالية؛
- ممثل عن الوزير لمكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالصيد البحري؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالصناعة؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالفلاحة؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالرقمنة؛
- ممثل عن الوزير المكلف بالانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة.

يشترط على أعضاء الجنة أن تتوفر لديهم خبرة كافية في مجال الابتكار والتكنولوجيات الحديثة، كما يمكن الاستعانة بذوي الخبرة من شخصيات وهيئات مختلفة.

لهذا الغرض يتعين على صاحب المؤسسة حسب المادة 12 من المرسوم السالف الذكر تقديم ملفه أمام اللجنة مكون من الوثائق التالية: (الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 11)

- نسخة من السجل التجاري وبطاقة التعريف الجبائي والاحصائي؛
- نسخة من القانون الاساسي للشركة؛

- شهادة الانخراط في الضمان الاجتماعي casnos وقائمة العمال الأجراء مع شهادة الانخراط في الضمان الاجتماعي cnas؛
- نسخة من كشوف السنة المالية الجارية؛
- مخطط أعمال المؤسسة مفصلا؛
- المؤهلات العلمية والتقنية للمستخدمين؛
- إضافة الى كافة وثائق الملكية الفكرية أو الجوائز والمكافآت المتحصل عليها.

يتم الرد على الطلب في آجال 30 يوم كما يجب على المعني إتمام الوثائق الناقصة في أجل 15 يوم من تاريخ إخطاره حتى لا يقع تحت طائلة رفض الطلب، وفي حالة رفض الطلب يتعين على اللجنة تقديم التبرير وإخطار صاحب المؤسسة إلكترونيا، وهنا يمكن للجنة إعادة النظر في الرفض بناءا على مبررات المعني الذي يتم إخطاره بالرد النهائي في أجل اقصاه 30 يوم. (الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 11)

تمنح علامة مؤسسة ناشئة لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة بنفس الكيفية، وتنشر قرارات منح علامة مؤسسة ناشئة في البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة.

3.4.2 إنشاء صندوق تمويل وهياكل دعم المؤسسات الناشئة:

تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-356 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020 إنشاء مؤسسة ترقية وتسير هياكل دعم المؤسسات الناشئة، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وتعرف بإختصار" **ألجيريا فانتور**" حيث تتولى هذه المؤسسة حسب المادة 4 من المرسوم مهمة تنفيذ سياسات الدولة لترقية هياكل دعم المؤسسات الناشئة لاسيما الحاضنات والمسرعات إضافة الى تطوير الابتكار.

وتتولى هذه المؤسسة بهذا الصدد جملة من المهام اهمها:(الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 10)

- المشاركة في الاستراتيجية الوطنية في مجال ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة؛
- المشاركة في انشاء هياكل دعم جديدة لتعزيز قدرات الدولة في مرافقة الابتكار؛
- إعداد وتنفيذ مختلف البرامج المتعلقة بتطوير حاضنات ومسرعات المؤسسات الناشئة بالتعاون مع مختلف المتدخلين المعنيين؛
- إعداد وتنفيذ مناهج التسريع التي تضمن متابعة المؤسسات الحملة لعلامة مؤسسات ناشئة والمشاريع الحاملة لعلامة مشروع مبتكر؛
- تشجيع ودعم كل المبادرات التي ترمي الى ترقية وتطوير الابتكار وهياكل الدعم بالتشاور مع مختلف القطاعات؛
- المساهمة في اليقظة التكنولوجية وضمان نشر وتوزيع المعلومات الخاصة بالابتكار التكنولوجي والمقاولاتية على مختلف الوسائط.

يذكر أنه تم إطلاق صندوق تمويل المؤسسات الناشئة بمناسبة المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة بتاريخ 03 اكتوبر 2020 بقصر المؤتمرات بالجزائر العاصمة، وقد صرح بهذا الصدد وليد ياسين الوزير المنتدب المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة أن هذا الصندوق يعتمد على ألية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الاموال عن طريق تقاسم الارباح والخسائر دون مطالبة اصحاب المؤسسات بضمانات عينية لا يمتلكونها. (عراب و صديقي، 2021، صفحة 43)

III- وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المهام والأداء.

1.3 الطبيعة والإنشاء:

تم إنشاء وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار بموجب القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نصت المادة 17 منه على إنشاء هيئة تتكفل بتنفيذ استراتيجيات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أشارت المادة 20 من نفس القانون الى إنشاء هياكل محلية تابعة للوكالة تتمثل في مراكز الدعم والاستشارة وكذا مشاتل المؤسسات. (الجريدة الرسمية، 2017، صفحة 7)

وتعد هذه الوكالة حسب المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 18 -170 المؤرخ في 26 يونيو 2018 مؤسسة عمومية ذات طابع خاص، وهي تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يذكر أن هذه الهيئة المستحدثة حلت محل مجموعة من الهيئات ممثلة في وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005، وكذا مشاتل المؤسسات المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 ومراكز التسهيل المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخين في 25 فبراير 2003 وهو ما نصت عليه المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 18 -170 السالف الذكر. (الجريدة الرسمية، 2018، صفحة 15)

2.3 المهام الاساسية للوكالة:

حدد المرسوم التنفيذي رقم 18-170 السالف الذكر في مادته الربعة المهام الاساسية التي تتولها الوكالة في إطار تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإنشاء و الإنماء وديمومة هذه المؤسسات ، وذلك بالتنسيق مع مختلف القطاعات ذات الصلة، حيث يمكن إجمال هذه المهام في النقاط الاساسية التالية: (الجريدة الرسمية، 2018، الصفحات 11-12)

- تشجيع تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتشاور مع أجهزة الدعم المختلفة؛
- دعم الابتكار والبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة؛
- تنفيذ برامج عصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم تطوير المناولة؛
- التشجيع على ظهور بيئة ملائمة لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التصدير، الشراكة وتحويل التكنولوجيا؛
- وضع منظومة إعلامية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إضافة الى القيام بمختلف الحملات التحسيسية والاعلامية وتقديم المساعدة لدى الهيئات العمومية لتسهيل حصول هذا النوع من المؤسسات على الطلب العمومي.

3.3 مهام الهياكل المحلية التابعة للوكالة:

تتولى الهياكل المحلية التابعة للوكالة ممثلة في مشاتل المؤسسات بطبيعتها الجديدة وكذا مراكز الدعم والاستشارة جملة من المهام منبثقة من المهام الاساسية للوكالة، وبهذا الخصوص فقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 20- 331 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يتمم المرسوم التنفيذي 18-170 جملة من المهام تخص الهيئتين المحليتين، حيث تشير المادة 21 مكرر من هذا المرسوم الى مهام المشاتل والتي تتولى نظام دعم إنشاء المؤسسات على المستوى المحلي وذلك من خلال مجموعة من الأهداف ابرزها: (الجريدة الرسمية، 2020، الصفحات 11-12)

- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الاحتضان لهذه المؤسسات وللمؤسسات حديثة النشأة والتي لديها إمكانية نمو كبيرة؛
- توفير الإيواء الظرفي للمؤسسات؛
- حملات تحسيسية ودورات تكوينية لفائدة الشباب حاملي المشاريع بالتكامل مع الاجهزة الموجودة؛
- مساعدة حاملي المشاريع لدى صناديق الاطلاق ومصادر التمويل الأخرى؛
- تقييم الإمكانيات المحلية بهدف تكثيف النسيج الصناعي.

أما مراكز الدعم والاستشارة فقد تطرقت المادة 21 مكرر1 من نفس المرسوم الى المهام التي يتكفل بها بهدف تنفيذ برامج وأنظمة دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن تلخيص مهامه الاساسية في النقاط التالية:

- دراسة وتحليل احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- اقتراح مشاريع لتطوير بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ مختلف برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحددة من طرف الوكالة بالاتصال مع الفاعلين المحليين لاسيما في مجال عصرنة المؤسسات، تطوير المناولة، دعم الابتكار.

من خلال عرضنا لمختلف النصوص القانونية المحددة لمهام الوكالة الاساسية والهياكل المحلية التابعة لها يتضح لنا أهمية التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة المؤسسات الناشئة منها من خلال تقديم مختلف أشكال الدعم سواء عن طريق مرافقة اصحاب الافكار المبتكرة لتجسيد مشاريعهم وترجمتها الى مؤسسات ناشئة من خلال احتضانها وتقديم الإيواء اذا تطلب الامر، إضافة الى تكوين اصحاب هذه المشاريع في المجالات ذات الصلة وهو ما تقوم به مشاتل المؤسسات ثم متابعة تطوير هذه المؤسسات بعد الإنشاء ودعمها بمختلف البرامج من عصرنة ودعم للابتكار وهو ما يقدمه مركز الدعم والاستشارة على المستوى المحلي.

4.3 حصيلة أداء الوكالة:

جدول رقم 01 إحصائيات مراكز التسهيل

السنوات	عدد المراكز في حالة النشاط	عدد اصحاب المشاريع المستقبلين	عدد اصحاب المشاريع المرافقين	عدد المؤسسات المنشأة	عدد العمال المتوقع
مراكز التسهيل					
2015	16	3158	1550	957	3418
2016	21	2390	1256	148	4315
2017	26	-	1152	-	-
2018	26	2817	863	204	3477
مراكز الدعم والاستشارة					
2019	26	1947	711	185	1663
2020	28	1600	321	75	432
السداسي الاول 2021	28	673	182	33	215

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع (Ministire de l'industrie, 2022)

من خلال الأرقام الموجودة في الجدول أعلاه يتضح أن هناك تباين في النتائج المحققة قبل سنة 2019 وبعدها من طرف المراكز والتي تزايد عددها من 16 الى 28 ، فبعد أن كانت مراكز التسهيل تقدم خدماتها لمختلف الفئات سواء من

أصحاب المشاريع أو أصحاب المؤسسات باتت هذه المراكز بمسماها الجديد وطبيعتها الجديدة بإعتبارها مؤسسات عمومية ذات طابع خاص تابعة لوكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار باتت تركز جهودها بشكل أساسي على أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة المؤسسات المبتكرة والناشئة، وهو ما يفسر التناقص الملحوظ في عدد المؤسسات التي تم مرافقة وكذا عدد المؤسسات المنشأة.

يذكر هنا أن الولاية التي لا تتوفر على مشاتل للمؤسسات يمكن لمراكز الدعم والاستشارة أن تقدم خدمات المشتلة باستثناء الايواء وهذا حسب المادة 21 مكرر2 من المرسوم التنفيذي20-331.

جدول رقم 02 إحصائيات مشاتل المؤسسات

السنوات	عدد المشاتل في حالة النشاط	مشاريع مستفيدة من الإيواء	عدد المؤسسات المنشأة	عدد العمال المتوقع
مشاتل المؤسسات				
2015	13	135	84	-
2016	16	158	70	-
2017	16	161	83	546
2018	16	186	93	539
مشاتل المؤسسات بطبيعتها الجديدة				
2019	16	85	61	463
2020	17	79	41	169
السداسي الاول 2021	17	69	30	106

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع (Ministire de l'industrie, 2022)

من خلال البيانات في الجدول أعلاه عرف عدد المشاتل التي هي في حالة نشاط إرتفاع من 13 الى 17 مشتلة عبر الوطن، والملاحظ من خلال النتائج المبينة الإختلاف والتباين في عدد المشاريع التي إستفادة من الإيواء وكذا المؤسسات المنشأة، فبعد أن كانت تعرف المشاريع المستفيدة من الايواء زيادة من سنة الى أخرى قبل سنة 2019 نجد على عكس ذلك اصبح هناك تناقص بالرغم من زيادة عدد المشاتل، وهذا راجع بشكل أساسي كما هو الحال بالنسبة للمراكز الى التركيز على المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، إضافة الى أن عملية الايواء تكون مؤقتة في حدود السنتين، نفس الشيء نجده بالنسبة لعدد المؤسسات المنشأة تقريبا والذي عرف هو الآخر تناقص.

IV - الخلاصة:

تعد المؤسسات الناشئة أحد أهم الآليات الحديثة المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، لذا عملت الدولة الى توفير الإمكانية اللازم والتي تساعد على الإنطلاقة الحقيقة لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر، وذلك بإنشاء مجموعة من الهيئات واللجان التي تساهم في تذليل العقبات التي تحول دون تقديم المطلوب من طرف المؤسسات الناشئة، ومن خلال عرضنا لمختلف النصوص القانونية وحصيلة الأداء لأحد هذه الهيئات وهي وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكننا أن نخلص للنتائج والتوصيات التالية:

1.4مناقشة الفرضيات والنتائج:

من خلال ما تم عرض من نصوص قانونية وحصيلة للهياكل المحلية للوكالة يتضح صحة الفرضيات المقدمة سابقا.

حيث أن الوكالة تهدف الى تنفيذ سياسة الدولة في سبيل إنشاء و تطوير وديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها المؤسسات الناشئة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

أما الفرضية الثانية فهي مثبتة من خلال ما تضطلع به الهياكل المحلية التابعة للوكالة من مهام قبل وأثناء وبعد إنشاء المؤسسة لا سيما:

- ❖ مرافقة المشاتل لإصحاب المشاريع؛
- ❖ احتضان اصحاب الأفكار؛
- ❖ ايواء مؤقت للمؤسسات حديثة النشأة.

ومن جهة أخرى مرافقة ودعم اصحاب المؤسسات ببرامج يتولى تنفيذها مراكز الدعم في مجال:

- ❖ الابتكار؛
- ❖ المناولة؛
- ❖ تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.5 التوصيات

يمكننا من خلال دراسة هذا الموضوع أن نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة توحيد جهود مختلف هيئات وهياكل دعم وتمويل المؤسسات الناشئة حتى يستفيد أصحاب المؤسسات الناشئة من مختلف البرامج المقدمة من طرف الدولة في مختلف المجالات؛
- تشجيع الشباب أصحاب الافكار المبتكرة والمؤسسات الناشئة لتسجيل براءات الاختراع والحصول على علامات مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر لضمان الامتيازات التي تنجر عن ذلك؛
- الاهتمام بتقديم الدعم والمرافقة بشكل كبير بعد عملية التمويل والإطلاق خاصة ما تعلق بالتسويق محليا كان أو دوليا، وتحسين تنافسية المؤسسات الناشئة.

- الإحالات والمراجع :

المؤلفات:

-روندا أبرامز. (2018). ريادة الأعمال أسلوب واقعي (الإصدار 1). مكتبة جرير.

المقالات:

- أنفال عائشة ديناوي، و فاطمة الزهراء زرواطي. (2020). المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر للنهوض بالاقتصاد الوطني"التحديات وآليات الدعم". حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 7(3)، 326-340.
- بومدين طيبي، و خديجة لعمري. (2020). إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها- التمويل براس المال المخاطر-. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 7(3)، الصفحات 501-518.
- زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم. (2020). دور حاضنات الأعمال في تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة الحوكمة،المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، 2(1)، الصفحات 1-24.
- عثمان ولد الصافي، و مصطفى العرابي. (2020). التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر و آليات دعمها و مرافقتها. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 7(3)، الصفحات 469-483.
- فاطمة الزهراء عراب، و خضرة صديقي. (2021). دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة- دراسة في قرار إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة-. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 8(1)، الصفحات 33-47.
- محمد رقامي. (2021). أحقية المؤسسات الناشئة في الاستفادة من التحفيز الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2020 - 2021. مجلة معهد العلوم الإقتصادية، 24(2)، الصفحات 717-737.
- مخطار بودالي. (2021). الصيغ التمويلية المتاحة للمؤسسات الناشئة في الجزائر. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 8(2)، 77-92.

قوانين

- الجريدة الرسمية. (11 جانفي 2017). القانون رقم 17-02. المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤرخ في 10 جانفي 2017(2)، 4-9. الجزائر.
- الجريدة الرسمية. (4 يوليو, 2018). المرسوم التنفيذي 18-170. يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها المؤرخ في 26 يونيو 2018(39)، 11-15. الجزائر.
- الجريدة الرسمية. (06 ديسمبر 2020). التنفيذي رقم 20-356. المتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتطوير هياكل دعم المؤسسات الناشئة(73)، 9-13. الجزائر.
- الجريدة الرسمية. (نوفمبر 25, 2020). المرسوم التنفيذي 20-331. يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020(70)، 11-13. الجزائر.
- الجريدة الرسمية. (21 سبتمبر, 2020). المرسوم لتنفيذي رقم 20- 254. المتضمن إنشاء لجنة منح علامة مؤسسة ناشئة، مشروع مبتكر وحاضنة أعمال، المؤرخ في 15 سبتمبر 2020(55)، 10-13. الجزائر.
- الجريدة الرسمية;. (28 اكتوبر, 2020). المرسوم التنفيذي 20-306. يحدد صلاحية الوزير المنتدب المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة المؤرخ في 15 اكتوبر 2020(64)، 3-4. الجزائر.

تقارير

- Ministire de l'industrie. (2022). RESSOURCES DOCUMENTAIRES. (ministère d'industrie, Éditeur) Consulté le avril 24, 2022, sur Industrie: https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

عثمان بلال، عبد الله بن الضب (2022)، **دور وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار في دعم المؤسسات الناشئة**، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية قتصادية والادارية المجلد 04(العدد 02)، الجزائر: المركز الجامعي أفلو ، الجزائر ص.ص 223-235